



قياس وتحليل مخاطر السيولة في المصارف التجارية

دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية فرع زليتن

مختار عبد السلام علي الغافود

كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

Email: mok_71@yahoo.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل مخاطر السيولة في المصارف التجارية، باستعمال مؤشرات مخاطر السيولة، وتتخذ الدراسة مصرف الجمهورية فرع زليتن ميدانا لدراسة الحالة، وذلك باستخدام المؤشرات خلال المدة ما بين: 2012 2016م للوصول للنتائج التالية، وهي انخفاض النقد في المدة الأخيرة مقارنة بإجمالي الودائع وأيضا زيادة نسبة محفظة المربحة في المدة الأخيرة وهو ما أدى إلى ارتفاع مخاطر السيولة، وكذلك الفرق ما بين السيولة والأصول، والخصوم يحقق للمصرف هامش ربح ولكن يعرضه لمخاطر السيولة.

وأوصت الدراسة: بضرورة تحديد حجم السيولة التي يحتاجها المصرف لمواجهة طلبات زيائنه من خلال السياسة النقدية للدولة:(المصرف المركزي)، وأيضا فهم التغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية المصرف، وكيف ستؤثر هذه التغيرات في وضع السيولة، ويجب على المصرف أن يطور أدوات قياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة، وأيضا تطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة وإنشاء إدارات مخاطر مصرفية بالمصارف التجارية.

المقدمة:

لازمت المخاطر العمل المصرفي، وقد كانت والتطورات المستجدة تضيف باستمرار المزيد من المخاطر، ففي الأيام التي كان فيه مقدار العمليات المصرفية محدوداً، والفوائد منخفضة ومستقرة، وأسعار صرف العملات ثابتاً، كانت إدارة العمل المصرفي غايةً في السهولة، وكانت رقابته ممكنةً بجهد معقول، لأن مخاطر تلك الأيام كانت تقتصر على مخاطر الإقراض. ومع التطورات الحديثة التي حصلت، وخاصة في مجال العمل المصرفي أدت هذه التطورات الى ظهور عدة مخاطر، من أهمها مخاطر السيولة.

ويعد موضوع مخاطر السيولة أحد الموضوعات المهمة في المصارف التجارية، فعندما يكون هناك استخداماً اقتصادياً لموارد المصارف فإن هذا يعني أن ثمة إدارة اقتصادية جيدة تعمل على استقرار المركز المالي للمصرف، إذ تواجه المصارف التجارية مشكلة التوفيق بين أهداف المصرف المتمثلة بالربحية والسيولة والامان، وهكذا فإن نشاط المصارف يركز على خلق نوع من الموائمة بين هذه الأهداف من خلال الاحتفاظ بأقل مقدار من السيولة، حيث إن السيولة قد تؤثر تأثيراً مباشراً في المصارف التجارية، لكونه أحد الأعمدة المهمة في تعاملاته، فقد يخسر المصرف عدداً من زبائنه، نتيجة لعدم توافر السيولة الكافية أو لعدم إمكانية تلبية طلبات سحب الأموال في الوقت المناسب، وبالعكس من ذلك، فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، وهو ما ينتج عنه حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة، أو لا يحتفظ بسيولة كافية، وهي أيضاً مخاطرة على المصرف، فالسيولة ليست غاية في حد ذاتها، لذلك يجب عدم الانحراف عنها بالزيادة أو النقصان.

وتعد مخاطر السيولة من بين أهم المخاطر التي تتعرض لها المصرف التجارية، والمتمثلة في عدم قدرتها على مواجهة طلبات الدفع المقدمة من طرف المودعين، وكذلك عدم قدرتها على الاقتراض من السوق، هذه المخاطر جعلت المصارف في حاجة ماسة إلى أدوات لإدارتها، وهذا يستدعي بروز آليات تهدف

إلى توفير حلول إبداعية تساعد على توفير حماية وكفاءة أكبر في إدارة مخاطر السيولة.

وفي هذا الصدد تبرز جملة من الطرق والاستراتيجيات تستخدم في ذلك من طرف المصارف التجارية النشطة في ليبيا، وهذا ما سنحاول أن نعكسه من خلال الدراسة التحليلية لمخاطر السيولة في مصرف الجمهورية فرع زليتن.

مشكلة الدراسة:

مع تنامي هذا التطور ازداد تعقيد العمليات المصرفية، التي فرضت بدورها على المصارف التجارية المعرفة الجيدة لمختلف المخاطر ومصادرها، ولعل أبرز هذه المخاطر مخاطر السيولة، لذا وجب على المصارف اعتماد أسلوب علمي في قياس المخاطر المصرفية والكفاءة والخبرة في إدارة تلك المخاطر. ومما لا شك فيه أن إدارة مخاطر السيولة بالنسبة للمصارف التجارية تحظى بقدر عالٍ من الأهمية، حيث من الممكن أن يعني الفشل في المحافظة على سيولة الميزانية فشل المصرف بكونه مؤسسة مالية، ولذلك تسعى المؤسسات الرقابية الوطنية و(لجنة بازل) إلى تحقيق إجماع نظري وعملي عن كيفية تسيير وإدارة مخاطر السيولة.

في هذا الإطار يأتي البحث لمناقشة أهم الطرق والاستراتيجيات المتبعة من قبل المصارف التجارية لإدارة مخاطر السيولة، وعليه فإن مشكلة البحث تكمن في الإجابة عن التساؤل الآتي:

ما أنجح الأساليب المستخدمة في قياس وإدارة مخاطر السيولة في المصارف التجارية في ليبيا؟

فرضيات الدراسة:

- تتعرض المصارف التجارية في ليبيا إلى مخاطر السيولة.
- على المصارف تحديد مخاطر السيولة الناتجة أساسا عن عدم التوفيق بين آجال استحقاقية الأصول وآجال استحقاقية الخصوم، من أجل إدارتها.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في قياس وتحليل مخاطر السيولة في المصارف التجارية ومعرفتها للحد منها، بحيث لا تؤثر في علاقة المصرف بعملائه خاصة أصحاب الودائع المخصصة للاستثمار بأنواعها أو حتى أصحاب الودائع تحت الطلب أو لأجل، وكذلك نصيب المصرف من العائد، لهذا فإن قياس وتحليل مخاطر السيولة يساعد المصرف في اتخاذ التدابير الملائمة لتشخيص هذه المخاطر ومواجهتها والحد منها.

ثانياً: الأهمية النظرية:

تبرز الأهمية النظرية للدراسة الحالية من حيث كونها إضافة جديدة (بحسب علم الباحث) للدراسات العربية، وذلك عبر مراجعة واستعراض الجانب النظري والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، لذلك فإن هذه الدراسة تسعى إلى تقديم إضافة جديدة للمكتبات وإدارة المصارف التجارية من أجل دعم مسيرتها للنهوض بالاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- توضيح كيفية تعامل الإدارات المصرفية في معالجة مخاطر السيولة، ومطابقة ذلك لمقررات لجنة بازل.
- معرفة كيفية إدارة مخاطر السيولة التي تتعرض لها المصارف التجارية الليبية باستخدام الأساليب الوقائية والعلاجية.

الدراسات السابقة:

دراسة (قايدي، خزناسي: 2015م): قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC). تشغل السيولة مكانة

مهمة في ميزانية البنوك، وتلعب دوراً أساسياً في تحقيق أهدافها، ولذلك فتسييرها بشكل فعال يعد تحدياً كبيراً لتقاضي مخاطر السيولة.

وتهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية، باستعمال نماذج قياسية، تتخذ الدراسة من بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) ميداناً لدراسة الحالة، وذلك باستعمال طريقة الفروقات المجمعمة، وطريقة الأصول/الخصوم المرجحة وطريقة الفروقات المتتابعة، واستخدام المؤشرات خلال المدة ما بين 2008-2012م ولقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية أقل تعرضاً لمخاطر السيولة، وهذا لمحدودية نشاطاتها عالية المخاطرة.

دراسة (احلاصة:2013م): دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة. هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- ضرورة الاهتمام بغائض ونقص السيولة التي قد تتعرض لهما البنوك أثناء ممارسة أعمالها التجارية.
- يجب تقديم الدعم للبنوك التجارية عند تعرضها لأزمات مالية من خلال مسؤوليات السلطة النقدية، وضرورة تقييد البنوك التجارية بمقدار السيولة النقدية التي تفرضها سلطة النقد الفلسطينية، بالإضافة إلى وضع احتياطات اختيارية أخرى بصورة مناسبة تكفل التعامل مع الأمور المالية الطارئة.
- العمل على إجراء دراسات متخصصة وندوات إرشادية لتقييم مخاطر السيولة.
- إنشاء وحدة مركزية فاعلة تعنى بإدارة المخاطر، وخاصة مخاطر السيولة من خلال نظام معلومات جيد لقياس وتحديد متطلبات السيولة، والرقابة

الداخلية والمراجعة الدورية لممارسات إدارة السيولة، ومراقبة الحاجات التمويلية، ووضع مجموعة من المؤشرات للمساعدة في التعرف مبكراً على مشاكل السيولة، والإفصاح العام من خلال التقارير الدورية يخدم جميع فئات المستفيدين.

التعليق على الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى توصلت إلى أن المصارف التجارية الجزائرية أقل تعرضاً لمخاطر السيولة، لأن استثماراتها يسيرة بمعنى أقل إيراد بأقل مخاطر.

الدراسة الثانية توصلت إلى أن يتم توفير الدعم المالي للمصارف في حالة حدوث مخاطر السيولة.

إضافة هذه الدراسة الي الدراستين السابقتين: هو أن يتم فهم التغيرات المستقبلية المتوقعة للمصرف، وكيف ستؤثر هذه التغيرات على وضع السيولة.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، لدراسة قياس وتحليل مخاطر السيولة بالمصارف التجارية، وكذلك المنهج التحليلي في إعداد هذه الدراسة على:

- المنهج الوصفي لمخاطر السيولة النقدية ومفهومها وإمكانية إدارتها.
- المنهج التحليلي الذي يتمثل في دراسة السيولة في المصارف التجارية والمخاطر التي تواجهها، ثم وضع بعض المقترحات لمواجهتها من خلال مؤشرات مخاطر السيولة بما يتلاءم وطبيعة الأدوات المعتمدة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- أ. الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية من عام 2012 - 2016م.
- ب. الحدود المكانية: ستنحصر الدراسة على مصرف الجمهورية فرع زليتن.

ج. الحدود العلمية: تم اختيار المتغير المستقل، وهو مؤشرات مخاطر السيولة، والمتغير التابع تمثل في مخاطر السيولة المصرفية نفسها التي تم قياسها من خلال قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته ومواجهة طلبات الانتماء.

الإطار النظري:

ماهية مخاطر السيولة في البنوك التجارية:

قبل التطرق إلى مفهوم مخاطر السيولة سوف نتكلم عن بعض المفاهيم العامة عن السيولة ومكوناتها، ونبدأ بمفهوم السيولة ومؤشراتها:

أولاً: مفهوم السيولة في البنوك التجارية:

سنتناول في هذا الجزء مفاهيم عامة عن السيولة وهي تتمثل في الآتي:

(1) تعريف السيولة:

تعرف السيولة بأنها الفرق بين الموارد المتاحة له، والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة، عن قدرة المصرف على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يضطر المصرف إلى استثمار الفوائض ضمن الأصول السائلة، مثل: الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف، أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي. (نضال: 2013م ص: 303).

(2) مكونات السيولة:

تنقسم مكونات السيولة الي قسمين، هما: الاحتياطات الاولية والاحتياطات

الثانوية، وهي كما يلي:

أ. الاحتياطات الأولية:

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائداً، وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات، هي: (نضال: 2013م ص: 304).

- النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق.
- الودائع النقدية لدى البنك المركزي.
- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى.
- الصكوك تحت التحصيل.
- الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج.

ب. الاحتياطيات الثانوية:

الاحتياطيات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدر لها عائداً، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها: أنها تسهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك تسهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف. (نضال: 2013 م ص: 305)

ثانياً: مفهوم مخاطر السيولة في المصارف التجارية:

1) تعريف المخاطر:

تعرف المخاطر بأنها احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار (مطر: تيمم: 2005م ص: 32)، وهي أيضاً احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر في تحقيق أهداف المنظمة، وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها في أهداف المنظمة ودرجة احتمال حدوثها، وهو أيضاً:

عدم التأكد في الاحتمالات التي سوف تحدث في المستقبل وتؤثر في أهداف التي تسطرها المؤسسة، يمكن أن نعطي تعريفاً شاملاً للمخاطر، على

أنها الخسائر المادية المحتملة لوقوع حدث معين. (بوخريص: 2016 م ، ص: 10).

2) تعريف مخاطر السيولة:

تعرف مخاطر السيولة، بعدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية الذاتية عليها عند استحقاقها أو سدادها بتكلفة أعلى، وكذلك عدم قدرة المؤسسة على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسيل الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية. (بوخريص: 2016م، ص: 12).

هي عدم قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات من الودائع، ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة، وكذا مواجهة الطلب على القروض دون تأخيرها، وذلك نتيجة الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض أو ودائع جديدة (عبد الحميد: 2000م، ص: 231).

جاء تعريف لمخاطر السيولة ضمن المعيار المحاسبي الأول: (32) بأنها مخاطر التمويل، وهي داله للصعوبة التي يحتمل أن يتعرض لها عند تدبير الأموال من أجل الوفاء بالالتزامات، وقد تنتج من عدم القدرة على بيع أصل ما بقيمته العادلة. (عبد الستار: 2012 م، ص: 125).

ويمكن تعريف مخاطر السيولة بأنها عدم قدرة البنك على مواجهة النقص في الالتزامات أو تمويل الزيادة في الموجودات، وعندما تكون سيولة البنك غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية. (بوخريص: 2016م ص: 13).

3) أنواع مخاطر السيولة:

أ. مخاطر السيولة التمويلية:

تظهر مخاطر السيولة التمويلية عندما يكون المصرف غير قادر على مواجهة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة بكفاءة، من غير أن يؤثر ذلك

في العمليات اليومية التي ينفذها البنك أو على الوضع المالي للمصرف بشكل عام.

ب. مخاطر السيولة السوقية:

أحياناً قد يكون من الصعب على المصرف أن يتصرف في بعض الأصول التي بحوزته سواء عن طريق البيع أو الرهن بحسب أسعار السوق السائدة، وذلك لصعوبة تسيلها، وإذا اضطر البنك في هذه الحالة فإنها قد تترتب عليه خسائر لا يرغب بتحملها.

ج. مخاطر السيولة العرضية:

تنشأ عن عمليات السحب المفاجئ التي قد يتعرض لها المصرف من ودائع العملاء أو السحوبات المفاجئة من الحسابات التي تتمتع بتسهيلات ائتمانية التي تمنح لبعض العملاء.

4) مصادر وأسباب مخاطر السيولة النقدية:

مخاطر السيولة قد تأتي من مصادر مختلفة مثلاً:

أ. جانب الخصوم: كأن يقوم المودعون بسحب إيداعاتهم فوراً وبشكل مفاجئ، الأمر الذي يتطلب من البنك توفير أموال إضافية من خلال الاقتراض من الآخرين أو بيع بعض الأصول لمقابلة عمليات السحب المفاجئ.

ب. جانب الأصول: على سبيل المثال عند مواجهة صعوبات في بيع الأصول لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة، قد تعزى المخاطر لعوامل خارج الميزانية كأن يتم السحب بصورة أكبر من المقدر للسقوف الائتمانية، وهو ما يتطلب من البنك أن يقترض أموالاً إضافية.

ومع وجهة هذه الأسباب، يمكن القول بأن مخاطر السيولة قد تعود لعدد من المبررات التي تترك تأثيرها في السيولة المصرفية بشكل عام، يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال:

- التقلبات الموسمية التي يتعرض لها الإنتاج الوطني.
- تراجع مفاجئ لإيرادات الدولة.

- تعطل الأعمال.
- الاستمرار غير المدروس في تخفيض معدلات الفوائد.
- زيادة غير متوقعة في حجم الإنفاق الرأسمالي عن الحجم المخطط.
- تحمل المصرف لزيادة غير متوقعة في التكاليف التشغيلية.
- سوء إدارة رأس المال العامل.
- إدارة تدفق نقدي غير كفؤة. (قنطجبي: 2010م، ص:20).

هناك وجهان مختلفان لمخاطر السيولة: ففي جانب الخصوم هناك مخاطر تمويل، وفي جانب الأصول هناك مخاطر تجميد الاستخدامات (شاهين: 2005م، ص:10).

أولاً: مخاطر التمويل: بالنظر إلى أن الموارد قصيرة الأجل هي أهم مورد للبنوك التجارية، وهي متعلقة بالقدرة على الاقتراض من السوق ومن ثم فإن مخاطر التمويل هي تلك المخاطر المتعلقة بالقدرة على الحصول على السيولة من مصادر خارجية.

ثانياً: مخاطر تجميد الاستخدامات: هي أن مصدر السيولة في جانب الأصول هو تسديدات القروض التي وصل تاريخ استحقاقها، ومبيعات الأصول المالية، ومن هنا فإن أي أزمة اقتصادية يمكن أن تؤدي إلى عدم تسديد هذه القروض (أزمة الرهن العقاري) وهذا ما يؤدي إلى تجميد هذه القروض في الميزانية، ومن جهة أخرى فإن انخفاض قيمة الأصول المالية كنتيجة لانخفاض نوعيتها يمكن أن يضعف من سيولة البنك الناتجة عن بيع هذه الأوراق المالية.

ج. أسباب نشوء مخاطر السيولة:

تتعرض البنوك لهذا النوع من المخاطر نتيجة لأسباب متعلقة بجانب الالتزامات، أو لأسباب متعلقة بجانب الأصول وهي: كالاتي (عبد الحافظ: 1999م، ص: 321).

- **الأسباب المتعلقة بجانب الالتزامات:** تتمثل في عدم مقدرة البنك على مواجهة الطلبات الكبيرة وغير المتوقعة لعمليات السحب على الودائع من طرف

المودعين، ومن ثم يلجأ إلى بيع أصوله بأسعار تقل بكثير عن قيمتها الحقيقية، وهذا ما يعرضه لمخاطر الإفلاس وإغلاق أبوابه، وخاصة أنه في مثل هذه الظروف يصعب عليه أن يجد من يقرضه.

- **الأسباب المتعلقة بجانب الأصول:** تتمثل في الطلبات غير العادية التي يوجهها البنك لتنفيذ تعهداته الائتمانية، ومن ثم تظهر مخاطر السيولة إذا زادت طلبات تنفيذ التعهدات الائتمانية عما تتوقعه هذه البنوك، لأنه بمجرد تقديم هذه الطلبات يكون لزاماً على البنك أن يمنح القرض فوراً، الأمر الذي قد يعرضه لخطر السيولة إذا لم تتوافر لديه النقدية الكافية لمواجهة هذه الطلبات.

- **مؤشرات وطرق قياس مخاطر السيولة:** تستخدم البنوك التجارية مجموعة من المؤشرات والطرق لقياس مخاطر السيولة من أجل إدارتها.

أولاً: **مؤشرات قياس مخاطر السيولة:** (عبد الستار: 2012م، ص: 126).

أ. **النقد والأرصدة لدى البنوك / إجمالي الموجودات:**

وإذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة فإن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية، سواء كانت في الصندوق أم لدى المصارف، ومن ثم زيادة قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية المتفق عليها في الوقت المحدد.

ب. **النقد والاستثمارات القصيرة الأجل / إجمالي الموجودات:**

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة بوصفه يمكن من زيادة النقد والاستثمارات) أي: تمويل الاستثمارات القصيرة الأجل إلى سيولة في مدة قصيرة، ليواجه المصرف بها التزاماته في آجالها المحددة.

ج. **إجمالي القروض / إجمالي الودائع:**

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة حيث إن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة على صعيد آخر.

إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤثر حاجة المصرف إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.

د. الموجودات المتداولة / إجمالي الودائع:

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة، لأن ذلك يعكس زيادة الموجودات المتداولة التي يواجه المصرف التزاماته الأخرى.

ثانياً: طرق لقياس مخاطر السيولة من أجل إدارتها (Sylvie.1996.P10)

أ. طريقة الفروقات المتتابعة: من خلال حساب الفرق بين الأصول والخصوم لكل مرحلة من مراحل الاستحقاقية، حيث يعد هذا المؤشر مؤشراً حول المبلغ، المدة والآجال لعملية تحويل الاستحقاقية المتخذة من قبل البنك، فعلى سبيل المثال يجب على البنك إيجاد موارد إضافية من أجل إشباع حاجياته إلى السيولة.

ب. طريقة الفروقات المجمعة: حيث يتم جمع كل مدة من مدد الاستحقاقية مع المدة التي تليه.

ج. طريقة الأصول والخصوم المرجحة (مؤشر مخاطر السيولة): تقوم هذه الطريقة على أساس ترجيح الأصول والخصوم لكل مرحلة من مراحل الاستحقاقية بمتوسط السنوات لكل مرحلة، ثم نقوم بحساب النسبة التالية:

مؤشر مخاطر السيولة = مجموع الخصوم المرجحة / مجموع الأصول المرجحة

إذا كانت هذه النسبة أكبر أو تساوي 1، فهذا يعني أن البنك لا يقوم بعملية تحويل الاستحقاقية، حيث إن استحقاقية الموارد تكون أكبر من استحقاقية الاستخدامات، ومن ثم ليست هناك مخاطر سيولة. كلما قلت هذه النسبة، فهذا يعني أن البنك يقوم بتحويل الاستحقاقية، بمعنى يقوم بمنح استخدامات طويل الأجل من خلال موارد قصيرة الأجل، بمعنى هناك مخاطر سيولة كبيرة.

الدراسة الميدانية:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على المنهجية التي استخدمت في جمع البيانات، وتصميم نموذج الدراسة، وكذلك التعرف على أهم الأساليب الإحصائية والوصفية التي استخدمت لتحليل البيانات للوصول إلى نتائج الدراسة، ومن ثم بناء مجموعة من التوصيات على أساسها.

أولاً: مجتمع الدراسة وعينتها:

أ. **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية العاملة في مدينة زليتن، البالغ عددها: (7) مصارف.

ب. **عينة الدراسة:** تم اختيار مصرف الجمهورية من بين (7) مصارف عاملة في القطاع المصرفي بمدينة زليتن، وهو من أقدم المصارف العاملة في المدينة. سيتم في هذا الجزء قياس وتحليل مخاطر السيولة لمصرف الجمهورية زليتن من خلال حساب المؤشرات والطرق الموضحة سابقاً، بالاعتماد على الميزانيات المالية للمصرف.

ثانياً: قياس وتحليل مخاطر السيولة لمصرف الجمهورية فرع زليتن باستخدام المؤشرات خلال المدة 2012 إلى 2016م.

يبين الجدول (1) نتائج تحليل مخاطر السيولة لمصرف الجمهورية فرع زليتن خلال المدة 2012-2016م (الوحدة بالآف الدينار).

الجدول (1): نتائج تحليل مخاطر السيولة لمصرف الجمهورية فرع زليتن خلال المدة 2012-2016م.
(الوحدة بالآف الدينار)

مؤشر مخاطر السيولة	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف	3378423	4352724	7548065	7125396	2353872
إجمالي الموجودات	421324004	476914122	723609088	1176319130	1458656397
نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف/ إجمالي الموجودات	0.008	0.009	0.010	0.006	0.002
إجمالي القروض	31513236	41659904	47385954	45384421	42564356
إجمالي الودائع	109574613	138272207	156090491	187114278	252658580
إجمالي القروض/ إجمالي الودائع	0.287	0.301	0.303	0.242	0.168

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ميزانية المصرف لسنوات من: 2012 إلى 2016م.

ومن خلال الجدول (1) يمكن استنتاج نسبة مؤشرات مخاطر السيولة كالاتي:

الجدول رقم: (2): نسب مؤشرات مخاطر السيولة لمصرف الجمهورية فرع زليتن خلال المدة 2012 إلى 2016م.

السنوات	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف/ إجمالي الموجودات	%0.8	%0.9	%1	%0.6	%0.2
إجمالي القروض/إجمالي الودائع	%28	%30	%30	%24	%16

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول (2) فإن نتائج تحليل مخاطر السيولة لمصرف الجمهورية فرع زليتن حسب عينة البحث يكون وفق المؤشرات كالاتي:

نسبة النقد والأرصدة لدى المصارف/ إجمالي الموجودات: يظهر من خلال الجدول أن هذه النسبة في تزايد خلال المدة من: 2012 إلى 2014 م وذلك راجع إلى ارتفاع نسبة النقد مقارنة بإجمالي الموجودات، وهذا الوضع أدى إلى انخفاض مخاطر السيولة التي يتعرض لها مصرف الجمهورية فرع زليتن، ويرجع سبب انخفاض مخاطر السيولة إلى ارتفاع حجم الودائع بالإضافة إلى ذلك وجود توافق بين الأموال المودعة والأموال المستثمرة (المرابحة).

يظهر الجدول كذلك أن هذه النسبة في انخفاض خلال المدة من 2015 و2016م ، وذلك راجع إلى انخفاض نسبة النقد مقارنة بإجمالي الموجودات، وهذا الوضع أدى إلى ارتفاع مخاطر السيولة التي يتعرض لها مصرف الجمهورية فرع زليتن، والسبب في ارتفاع مخاطر السيولة هو أن حجم المسحوبات أكثر من حجم الإيداعات.

إجمالي القروض/إجمالي الودائع: يظهر من جدول تحليل مخاطر السيولة أن النسبة ارتفعت خلال الفترة من 2012 إلى 2014 م، وهو ما يدل على انخفاض مخاطر السيولة في المصرف، و انخفاض المؤشر في سنتي: 2015 و2016 م مما يدل على ارتفاع مخاطر السيولة خلال هذه المدة.

النتائج:

أظهرت الدراسة من خلال ما سبق من النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث إثبات فرضيات الدراسة من النقاط الآتية:

- انخفاض النقد في المدة الأخيرة مقارنة بإجمالي الودائع.
- زيادة نسبة محفظة المرابحة في المدة الأخيرة وهو ما أدى إلى ارتفاع مخاطر السيولة.
- الفرق ما بين السيولة والأصول والخصوم يحقق للمصرف هامش ربح ولكن يعرضه لمخاطر السيولة.
- عدم وجود توازن ما بين محفظة المرابحة وإجمالي الودائع.

التوصيات:

- ضرورة تحديد حجم السيولة التي يحتاجها المصرف من خلال الوضع الاقتصادي للدولة السياسة النقدية (سياسة انكماشية_ سياسة توسعية)، ويحددها المصرف المركزي، وأيضاً فهم التغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية المصرف وكيف ستؤثر هذه التغيرات في وضع السيولة.
- على المصرف تطوير أدوات قياس ومتابعة ومراقبة لمخاطر السيولة، وكذلك تطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة.
- على المصرف استغلال فائض السيولة في الاستثمارات ذات الأصول السائلة مع تبني استراتيجية فعالة لإدارة مخاطر السيولة.
- انشاء إدارة مختصة بقياس المخاطر المصرفية بالمصارف التجارية والتنبؤ بها قبل حدوثها.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

- أحمد رؤوف نضال: دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد العدد السادس وثلاثون، 2013م.
- الأمين بوخريص الأمين: تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، أكاديمي دراسة حالة: 2008-2013 BEA، جامعة ورقلة 2016م.
- خميس قايدي، أمينة بن خزناسي: قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية - حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية (PBC)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعرييج، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الثالث، 2015م.
- رجاء رشيد عبد الستار: تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد، وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد: الواحد والثلاثون، 2012م.
- سامي فنطقي: صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ط(1)، دار شعاع للنشر والعلوم، سوريا: 2010م.

السيد البدوي عبد الحافظ: إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، نظرة معاصرة توزيع دار الفكر العربي،
مصر: 1999م.

عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعة، مصر: 2000م.
علي عبد الله شاهين: إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي
الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين:
2005م.

محمد مطر، فايز تيمم: إدارة المحفظة الاستثمارية، دار وائل للنشر، عمان: 2005م.

ثانيا: المرجع الاجنبية

Sylvie de coussergues. Gestion de La banque. Dunod. Paris-France, 2nd
edition. 1996.